الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة
(دراسة حالة بعض دول جنوب وشرق آسيا)

مفتاح عبدالسلام عليلش•

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الهبة الديموغرافية من خلال تحليل التركيبة العمرية للسكان و النمو السكاني وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في بعض دول جنوب وشرق آسيا، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إلى عدة نتائج تمثلت في أن دول جنوب وشرق آسيا مرّت بتحول ديموغرافي بلغ فيه السكان في سن العمل مستويات عالية وصلت إلى أكثر من ثلثي إجمالي السكان في أغلب الدول موضوع البحث لعام 2010، كما بلغت معدلات نمو السكان في سن العمل نسباً أعلى من معدلات نمو إجمالي السكان، إلاّ أن اقتصاديات هذه البلدان قدمت تجربة ناجحة في استيعاب التحول الديموغرافي والهبة الديموغرافية بفعل السياسات الاقتصادية الرشيدة التي كانت مرنةً ومتوافقةً مع السياسات السكانية، بالإضافة إلى النظام التعليمي والتدريبي الكفؤ والذي عمل على صقل القوى العاملة لتكون أكثر إنتاجية، وقد اتضح ذلك جلياً من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي الذي سجل معدلات عالية طوال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي شهدت بعض الأزمات الاقتصادية، وسجلت البطالة معدلات منخفضة و آمنة نسبياً، كما أنه من الملاحظ أن هذه الدول حققت معدلات ادخار واستثمار مرتفعة تزامناً مع التغيرات الديموغرافية التي مرت بها، وهو ما يشير إلى وجود حاضنة اقتصادية لاستيعاب التحول الديموغرافي بهذه الدول.

الكلمات الدالة: الهبة الديموغرافية، التركيب العمري للسكان، النمو السكاني، معدلات الولادات، معدلات الوفيات، معدل الإعالة، النمو الاقتصادي، البطالة، الإنتاجية.

1- مقدمة

تعتبر التغيرات الديموغرافية التي تمر بها الدول النامية من أهم التحديات التي تواجهها، وخاصة ما يتعلق بتطور النمو السكاني والتحول في التركيب العمري للسكان المتمثل في بروز ما يعرف بالهبة الديموغرافية، وما ينطوي على هذا التحول من انعكاسات على الموارد الاقتصادية المتاحة وعلى السلوك الاقتصادي، وبالتالي الآثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها النمو الاقتصادي والبطالة والإنتاجية.

فالنمو السكاني يعتبر من أهم الظواهر الديموغرافية، حيث أدت الزيادة السكانية التي مر بها العالم لفترات طويلة إلى مضاعفة أعداد سكان الكرة الأرضية بشكل متزايد سنوياً، مما أدى إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية وبصورة خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً في ظل اقتصادات متخلفة وغياب السياسات الاقتصادية والسكانية الرشيدة، الأمر الذي نتج عنه مشاكل اقتصادية في هذه الدول استدعت اهتمام الباحثين والاقتصاديين(هاشم، 2012، 89).

وكنتيجة للتذبذب في النمو السكاني بين نمو مرتفع يليه نمو منخفض استفادت بعض الدول وخاصة الآسيوية من التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في المرحلة التي ارتفعت فيها نسبة فئة السكان في سن العمل واستطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة نسبياً.

وتعتبر دول جنوب وشرق آسيا من الدول الفقيرة (باستثناء اليابان) حتى ستينات القرن الماضي ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية تحقيق طفرات تنموية في المستقبل، إلا أنه

• قسم التجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، إيميل mf-77-alelsh@yahoo.com

وبخلاف التوقعات حققت هذه الدول خلال فترة الثلاثين سنة الماضية ضعف معدلات نمو بقية الدول الآسيوية، وثلاثة أضعاف معدلات نمو دول أمريكا اللاتينية، وخمسة أضعاف معدلات نمو دول أفريقيا جنوب الصحراء، وكان من أهم ما ميز التجربة الآسيوية الحفاظ على توزيع عادل للدخل خلال فترات النمو المرتفع، وصاحب هذا النمو تراجع في مؤشرات الفقر وتحسن المؤشرات البشرية والاجتماعية (عثمان، 2006، 141). وقد أكدت عدة تقارير ودراسات منها تقارير البنك الدولي (World Bank, 2006) أن النافذة الديموغرافية والسياسات السكانية المصاحبة لها قد أسهمت وحدها بحوالي 25–40% من المعجزة الآسيوية. وبالتالي معنوية تأثير المؤشرات الديموغرافية في النمو، كما أن زيادة نسبة السكان في سن العمل بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو ناتج الفرد بحوالي 1.64% (ماجد، 2004، 144).

وعلى ضوء العرض السابق فإن هذا البحث يحاول الإجابة على تساؤل مفاده: **ما مدى تأثير الهبة الديموغرافية متمثلةً في التغير في التركيبة العمرية للسكان والنمو السكاني على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في دول جنوب وشرق آسيا؟** وللإجابة على هذا السؤال ينطلق البحث من فرضية رئيسية تفيد **بأن التحول الديموغرافي وخاصةً التغير في التركيب العمري للسكان لصالح الارتفاع في نسبة السكان في سن العمل انعكس إيجابياً من خلال زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية وانخفاض معدلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا موضوع البحث.**

وبالتالي يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تطور الهبة الديموغرافية وخاصةً التغير الذي طرأ على التركيبة العمرية للسكان في بعض دول جنوب وشرق آسيا وأثره على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة (1960–2010). ولاختبار فرضية البحث وتحقيق هدفه سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات البحث.

2– الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي، إلا أن أغلب الدراسات السابقة اقتصرت على دراسة تأثير إجمالي النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وأهملت أثر التحول في التركيبة العمرية للسكان، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (عثامنة، 2003)، وهدفت هذه الدراسة إلى تتبع مصادر الزيادة السكانية في الأردن بنوعيها الطبيعية (الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات) وغير الطبيعية (صافي الهجرة) وتوضيح أثر كل من هاتين الزيادتين على النمو الاقتصادي المتمثل بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1970– 2000) من خلال تقدير النماذج القياسية بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) انطلاقاً من دالة الإنتاج كوب– دوجلاس (Cobb- Douglas) والتي تشير إلى أن الإنتاج دالة في كل من رأس المال المادي وقوة العمل، وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة تمت إضافة مصدر آخر للنمو الاقتصادي وهو مورد السكان باعتباره يساهم في النمو الاقتصادي من جانبي الطلب والعرض. وأظهرت نتائج الدراسة أن لكل من النمو السكاني والزيادة غير الطبيعية (معدل صافي الهجرة) أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الأردن، فقد بلغ معاملا أثرهما المقدرين (7.72-) و (6.81) على الترتيب، في حين كان لمعدل الزيادة الطبيعية للسكان أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وبلغ معامل أثره المقدر (78.59).
- دراسة (شومان، 2004)، حيث هدفت هذه الورقة إلى دراسة التركيبة العمرية والنوعية للسكان الليبيين والتركيبة الاقتصادية والعلمية ومؤشرات الكثافة السكانية، وتحليل أهم المؤشرات الحيوية للسكان الليبيين ومقارنتها مع ما هي عليه في بعض الدول العربية، و تضمن البحث تحديد اتجاه النمو السكاني في ليبيا للفترة (1973– 2002) وأثره على متوسط دخل الفرد، كما تضمن البحث تحديد العلاقة بين النمو السكاني والإنفاق في قطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات العامة وقطاعي التعليم والصحة، واستخدم الباحث أسلوب تحليل السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار لتحديد اتجاه النمو في إجمالي عدد السكان وفي الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، كما

استخدم الباحث البرامج الإحصائية لتحليل معادلات الانحدار والسلاسل الزمنية، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها بأن معدل النمو السكاني (3.4%) يصل إلى ضعف النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1.7%) خلال فترة البحث، كما أن متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد سجل انخفاضاً بمعدل سنوي (– 1.6%) مما يدل على انخفاض في متوسط دخل الفرد الحقيقي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وتوصل البحث إلى أن العلاقة بين نمو السكان ونمو الإنفاق في قطاع النقل والمواصلات (بالأسعار الثابتة) سالبة، وتبين أيضا عدم وجود علاقة بين نمو السكان ونمو الإنفاق على قطاع الخدمات العامة وقطاعي التعليم والصحة بالأسعار الثابتة.

- دراسة (شكوري، 2004) حيث انطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة متبادلة وتغذية استرجاعية بين التغيرات الديمغرافية وتوقعات نمو الدخل الكلي، وهدف البحث إلى تتبع العلاقة بين التغيرات الديمغرافية والأداء الاقتصادي وذلك لفترتين زمنيتين الأولى (1980– 2000) والثانية توقعات للفترة (2000– 2015). كما هدف إلى تعزيز الحس الاستراتيجي بأهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية على صعيد الحكومات والمنظمات الدولية، وخلصت إلى أنه بالرغم من أن الدول العربية قد أدركت أهمية مراعاة إدماج التغيرات الديموغرافية والقضايا المتعلقة بنوعية السكان في عملية التخطيط والبرامج الوطنية، وأن هذه الدول قد أقرت بأن انتشار الفقر فضلاً عن الفروقات القائمة على نوع الجنس له آثار كبيرة على المتغيرات الديمغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم، كما أن العوامل الديموغرافية بدورها تتأثر بذلك، إلاّ أن السياسات التي اتخذتها هذه الدول في هذا الاتجاه لم تكن فعّالة في التعجيل في عملية التحول الديموغرافي وفي تغيير الهيكل العمري للسكان وبما يؤدي إلى التخفيف من عبء الإعالة وفتح القنوات أمام المزيد من الادخار والاستثمار، وبالتالي ضمان رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، كما أن البلدان العربية التي تميزت باتساع قاعدة هرمها السكاني مقبلة على تغيير كبير في التركيبة العمرية للسكان حيث أن الفئة العمرية (0–14) والتي كانت مهيمنة على التركيبة العمرية للسكان ستتجه نحو الانخفاض فاسحةً المجال أمام فئة أخرى هي فئة السكان في سن العمل بالتزايد، نتيجة لهذا التغير يصبح أمام البلدان العربية فرصة جديدة وتاريخية يتحتم اغتنامها، فالبلدان العربية وفي القرن الماضي أضاعت عدة فرص أهمها فرصة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط في بناء اقتصاداتها وخلق القاعدة الإنتاجية، أما العقود الأولى من القرن الحالي فهناك فرصة ثانية أمام هذه الدول مدخلها التغيرات الديموغرافية حيث سترتفع نسبة السكان في سن العمل وينخفض معدل الإعالة فمن المتوقع أن يتسع الفرق بين معدلات نمو السكان في سن العمل والسكان المعالين وذلك للفترة (2000– 2020)، حيث تشير التقديرات إلى أن نمو السكان في سن العمل سيصل إلى 2.7%، في حين أن نمو السكان المعالين سيصل إلى 1.4%، بمعنى أن الفرق بين الاثنين سيتسع ليبلغ 1.3% متيحاً المجال لزيادة الادخار والاستثمار من ناحية، وإلى انحسار الفجوة بين حصة الفرد من الدخل وحصة العامل من الناتج من ناحية ثانية. كما أن فحص اتجاهات معدلات الخصوبة واتجاهات الهيكل العمري للسكان تشير إلى أن ملامح هذه التغيرات بدأت بالظهور منذ بداية الثمانينات حيث انخفض المتوسط الإقليمي لمعدلات الخصوبة من 6.2 خلال الفترة (1980– 1985) إلى 4.1 ولادة حية خلال الفترة (2000– 2005) مما يؤدي إلى تغيرات في الهيكل العمري للسكان في العقود التالية.

- دراسة (جوفري، 2003)، حيث هدفت إلى تقديم نظرة مختصرة حول العلاقة بين التغييرات السكانية والنمو الاقتصادي، وخلصت إلى أنه يبدو من الاتجاهات العالمية الاقتصادية والديموغرافية الملاحظة خلال النصف الثاني من القرن العشرين أنها تؤكد على توقع خاص بنصف القرن التالي، أي أن التطور المستمر للظروف الاقتصادية سوف يقرب من الوصول إلى نهاية المرحلة السكانية الانتقالية، هذه النتيجة الديمغرافية تعد بالفعل توقعات المستقبل المبنية من خلال الإسقاطات السكانية متوسطة التنوع للأمم المتحدة التي تصف خصوبة العالم بالانخفاض من 2.8 طفل لكل امرأة في

التسعينات إلى 2.1 طفل عام 2050 مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع في الفترة نفسها من 65 سنة إلى 74 سنة وفقاً لهذا السيناريو سيرتفع سكان العالم من 6 بليون عام 2000 إلى 9 بلايين في عام 2050، إلا أنه سيكون مقدار الزيادة السنوية قد انخفض حينئذ من 80 مليون شخص إلى حوالي 40 مليون شخص، مع إمكانية مشاهدة نمو سكاني يصل إلى الصفر (أو حتى يكون سالباً). كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الاتجاهات ارتفاع سن السكان مع الانتقال السريع إلى الحياة الحضرية في أقل المناطق نمواً، والاستمرار في تحول كفة ميزان سكان العالم نحو الجنوب ولكن أكثر الصور تفاؤلاً ترى في الانفجار السكاني ظاهرة منقضية مع التبشير باقتراب مستقبل من النمو الاقتصادي المستدام تقوده تطلعات مادية أعلى من أي وقت مضى، ويسبق ذلك قيام البلدان الفقيرة على التوالي ببناء الاقتصادات المركبة والوصول إلى الكثافة السكانية التي وجدت فيما قبل في الدول الغنية. كما لا توجد دلائل كثيرة على أن موضوع السكان والتنمية سوف يصبح محل اهتمام أساسي بالنسبة للاقتصاديين.

- دراسة (المقداد، 2004)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الخصائص الديموغرافية لسكان سوريا وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة بغرض إلقاء الضوء على وضع سياسة سكانية تعمل على تغيير بنية السكان بما يتناسب وأهداف التنمية الشاملة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن سوريا تعاني من نمو سكاني سريع يشكل عبئًا على بيئة العمل، فهناك مشكلة عدم التوازن بين متطلبات الأنشطة الاقتصادية والباحثين عن العمل وضعف نسبة القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان وإلى القوة البشرية، وتدني مستوى تأهيلها. كما أن هناك نمواً واضحاً في حجم السكان ناجم عن زيادة طبيعية سنوية تصل إلى 32.6% نتيجة للزيادة في معدلات المواليد وتراجع معدلات الوفيات، وهي ظاهرة تتطلب الوقوف عندها نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها القطر ودول المنطقة. وهناك توازن ما بين الجنسين الذكور والإناث، إذ أن النساء يشكلن 98.8% من الذكور، وأن الشعب فتي إذ تراوحت نسبة من هم دون سن الخامسة عشر ما بين 48.8% و 46.4% في حين تراوحت نسبة فئة الشيوخ ما بين 4.7% و 3.3% من مجموع السكان. وفيما يتعلق بالقوى العاملة هناك ارتفاع ضئيل في نسبة مساهمة السكان في قوة العمل مع ملاحظة أن هذه النسبة تزداد بشكل بطئ، وتدل هذه النسبة على العبء الذي تتحمله قوة العمل بسبب ارتفاع معدل الإعالة الناجم عن النمو السكاني

- دراسة (Villaverde، 1990)، ناقشت هذه الورقة العلاقة الترابطية بين حركة السكان والنمو الاقتصادي، وطرحت هذه الورقة سؤالاً مفاده لماذا لم يعد هناك أي ارتباط ايجابي فيما بين السكان والنمو؟ و قدمت هذه الورقة إجابة لهذا السؤال تستند على دور رأس المال في بعض التغيرات التقنية، وهذا هو ما يتيح تجانساً فيما بين انخفاض النمو في عدد السكان وتحقيق النمو الاقتصادي، كما أن تكوين نموذج متجانس للأجيال السكانية يشكل تكاملاً فيما بين رأس المال والمهارة، ومعدلات الخصوبة والوفيات والتعليم قد تم بناؤه بشكل يماثل القياس الانجليزي للبيانات. واتضح أن أهم ما تم الكشف عنه هو أن الهبوط الملحوظ في الأسعار النسبية لرأس المال ساهم بنسبة 60% في انخفاض الخصوبة و 50% من الزيادة في متوسط دخل الفرد في انجلترا خلال فترة النمو السكاني.

- دراسة (الشامي، 2004)، و هدفت إلى تحليل السياسات السكانية في الوطن العربي وأثرها في عملية التحول الديمغرافي، وانطلقت من فكرة أساسية مفادها أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين السكان والتنمية، واعتمدت في المعالجة العلمية للموضوع على منهج كلي يسمح باستكشاف وتوصيف وتحليل عدد من المحاور عن السياسات والمبادرات السكانية العربية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وعملية التحول الديمغرافي في الوطن العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والتحديات السكانية واستراتيجيات التعامل مع قضايا السكان والتنمية، وفي سياق الدراسة توجد مناقشات ومعالجات لجوانب سكانية وتنموية منها التعليم والصحة وفرص العمل وأوضاع المرأة والشباب. وانتهى بمجموعة من الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع التحديات التي تواجه السياسات السكانية في ارتباطها بالمسيرة التنموية للوطن العربي.

- دراسة (Dennis Meados، 1972)، حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الخاص بحجم السكان الذي يمكن الأرض من تعظيم المستوى الاقتصادي والاجتماعي لقاطنيها، وبعد أن قام فريق العمل من نادي روما* ببناء نموذج للمحاكاة Simulation لتطبيقه على الحاسب الآلي في ظل بعض الخيارات المقترحة حول النمو السكاني والاستثمار الرأسمالي في التنمية، توصل الفريق إلى نتيجة خطيرة مفادها أن حجم السكان في العالم الحالي كبير جداً، وأن السكان يستهلكون موارد العالم بمعدلات مرتفعة بالشكل الذي سيجعل موارد العالم تستنزف تماماً عام 2100، حيث سينهار الاقتصاد العالمي وينخفض حجم السكان في العالم بصورة هائلة حيث يرتفع معدل الوفيات بسبب استنزاف موارد العالم. وترى هذه الدراسة أن هناك خمسة عناصر أساسية للنمو وهي السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد، وأن كلاً منها ينمو بمعدل أسي. وبالتالي فإن هذه الدراسة ذهبت في اتجاه نظرية مالثوس التشاؤمية والتي وجهت إليها العديد من الانتقادات باعتبار تحليلاتها وتوصياتها بنيت على أسس غير أخلاقية وضد الطبيعة البشرية.
- دراسة (توفيق،2014)، وهدفت إلى تحليل العلاقة المحتملة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتتبع هذه العلاقة، وخلص البحث إلى عدة نتائج لعل أهمها: أن السياسة السكانية في الجزائر تغيرت من سياسة تشجيع النمو الديمغرافي منذ الاستقلال إلى سياسة تعمل على الحد منه بدايةً من منتصف الثمانينات معتبرةً أنه سبب التخلف، كما ركزت على التوعية بمخاطر النمو الديمغرافي السريع، وبالمقابل شهدت مؤشرات الخصوبة في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً ومتواصلاً وبلغت مستويات قياسية في عام 1970، إلا أنها انخفضت بسرعة بداية من 1986 إلى عام 2000 نتيجة لزيادة الالتحاق بالعمل من قبل الاناث وانتشار وسائل منع الحمل، ورجعت للارتفاع بعد هذه السنة مما انعكس في ارتفاع النمو السكاني في ظل انخفاض معدلات الوفيات، ومن جهة أخرى شهدت معدلات النمو الاقتصادي مستويات متدنية نسبياً وخاصة مع بداية الثمانينات والتي وصلت في المتوسط حوالي 2.9% للفترة (1980-1990) وحوالي 3.5% للفترة (2001- 2010).

- **الإضافة التي يقدمها هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة:**

من خلال الدراسات السابقة (التي تمّ الاطلاع عليها) من حيث هدفها ومنهجيتها وما توصلت إليه من نتائج يلاحظ بأن أغلبها تناول تحليل العلاقة بين إجمالي النمو السكاني والنمو الاقتصادي بحيث أنها أهملت الأثر الاقتصادي للتغير الذي تمر به التركيبة العمرية للسكان واختلاف هذا الأثر من فئة عمرية إلى أخرى، فلكل فئة عمرية سلوك اقتصادي يختلف عن الفئتين الآخرتين، وبالتالي يأتي هذا البحث لدراسة و تحليل المؤشرات الديموغرافية وخاصةً التغيرات في معدلات الخصوبة والوفيات وصولاً للنمو السكاني والتغير في التركيبة العمرية للسكان والمتمثل في توزيع السكان ضمن الفئتين المعالتين (0-14) و(65 فأكبر) والفئة العمرية للسكان في سن العمل (15-64) وربط هذه التغيرات بمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة في بعض دول جنوب وشرق آسيا، وهو بذلك يدرس بشكل أكثر عمقاً التحول الديموغرافي الذي تمر به الدول موضوع الدراسة.

3- مفاهيم ديموغرافية:

- **تركيب السكان:** يتمثل في الخصائص التي يتصف بها المجتمع والتي يمكن حصرها أو قياسها منها طبيعية وبعضها الآخر مكتسب، فالخصائص الطبيعية في المجتمع تتمثل في تركيبه أو تكوينه من فئات مختلفة من حيث العمر والنوع. أما الصفات المكتسبة فهي الدين والجنسية والحالة الزواجية والمهنية والتعليم والطبقة الاجتماعية ومكان الإقامة (الفائدي، 1997، 29). كما يترجم التركيب العمري للسكان كثيراً من الخصائص المهمة للمجتمع والتي من خلالها يمكن دراسة الحالة التعليمية والصحية والمشاكل الاقتصادية حسب الفئات العمرية المختلفة، ودراسة الخصوبة ومعدلات الإعالة وقوة العمل، وذلك بهدف رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الشلقاني، 1980، 19).

* تجدر الإشارة إلى أنه أشرف على هذه الدراسة دينيس ميدوز (Dennis Meados) في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) ونظراً لأن الدراسة قد بدأها نادي روما (وهو جمعية دولية غير رسمية للأفراد)، لذلك كان من الطبيعي أن تقدم على أنها دراسة أو نموذج نادي روما. لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى (أبدجمان، 1999، 471-473).

- **توزيع السكان:** ويتمثل في توزيع السكان من الناحية الجغرافية داخل الدولة أو الإقليم أو بين قارات العالم (الفائدي، 1997، 30).
- **التغير السكاني:** وهو عبارة عن حجم السكان الناجم عن الفرق بين عدد السكان في بداية فترة زمنية معينة وبين عددهم في نهايتها.
- **معدل النمو السكاني:** وهو عبارة عن متوسط معدل النمو الأسي للسكان خلال فترة ما، ويحسب من خلال الفرق بين اللوغاريثم الطبيعي لعدد السكان في بداية فترة زمنية معينة واللوغاريتم الطبيعي لعددهم في نهايتها نسبة إلى طول الفترة الزمنية. وهناك نوعان من النمو السكاني هما: النمو الطبيعي؛ ويتمثل في الفرق بين الولادات والوفيات في البلد. والنمو الإجمالي؛ ويتمثل في النمو الطبيعي مضافاً إليه صافي الهجرة الوافدة (البياني، 2011، 213).
- **الزيادة الطبيعية للسكان:** وهي الفائض (أو العجز) المتحقق من الفرق بين عدد الولادات وعدد الوفيات (Dyson، 2010، 3).
- **العمر المتوسط:** وهو العمر الذي يقسم السكان إلى فئتين متساويتين في الحجم، وتمثل كل منها فئات زمنية معينة (فياض، 2013، 68).
- **معدل المواليد الخام:** وهو عدد المواليد الأحياء لكل ألف شخص خلال فترة زمنية معينة.
- **معدل الوفيات الخام:** هو عبارة عن عدد الوفيات لكل ألف شخص خلال فترة زمنية معينة.
- **الخصوبة الإجمالية:** هي متوسط عدد الأطفال المتوقع إنجابهم لكل امرأة خلال فترة ما.
- **الخصوبة الفعلية:** وهي القدرة الفعلية على الإنجاب وتمثل المواليد الأحياء لكل ألف مولود(الشلقاني، 1995، 69).
- **متوسط العمر المتوقع:** عبارة عن متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد في حالة سيادة الظروف المحيطة به لحظة التوقع.
- **معدل وفيات المواليد:** عدد المواليد المحتمل وفاتهم خلال السنة الأولى من كل ألف مولود.
- **معدل الإعالة الإجمالي:** عبارة عن مجموع السكان في الفئة (0–14) والسكان في الفئة العمرية (أكبر من 65 عاماً) نسبةً إلى عدد السكان في الفئة العمرية*(15–64) (تقرير السكان والتنمية، 2003). ويعبر معدل الإعالة عن العبء الذي يتحمله السكان المنتجون في المجتمع من أجل إعالة السكان غير المنتجون، وهناك عدة صيغ لحساب معدل الإعالة حيث تتوقف كل صيغة على نوع الإعالة المطلوب دراستها و البيانات المتاحة (السيد، 2010، 393).
- **معدل المشاركة:** هو نسبة القوى العاملة الفعلية إلى القوى العاملة الممكنة، أو هو نسبة مجموع الذين يعملون والمتعطلين إلى مجموع السكان في سن العمل من غير العاجزين(عبيد، 2003، 77).
- **الهجرة الصافية:** وتتمثل في الفرق بين عدد القادمين إلى الإقليم وعدد المغادرين منه، فعندما يغادر من منطقة ما عدد من السكان أكبر من عدد الذين يفدون إليها فإن الهجرة الصافية تكون سالبة، وتكون الهجرة الصافية موجبة إذا حدث العكس(هساونة، 2007، 160).
- **الهرم السكاني:** وهو رسم بياني على شكل هرم يبين التركيب العمري والنوعي للسكان، باعتبارهما من أهم متغيرات التحليل السكاني والتي تنعكس بدورها على السلوك الاقتصادي من خلال أثرهما على الإنتاج والاستهلاك والادخار(سويدان، 1991، 39).
- **السياسات السكانية:** هي مجموعة الخطط والبرامج والإجراءات التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية من الناحية الكمية والنوعية بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع ورفاهيته (عمر، 2006، 4).

* تجدر الإشارة إلى أنه في البلدان المتقدمة قد تكون سن العمل ما بين (25 و 64 عاماً) أكثر ملائمةً، حيث أن معظم الافراد ينضمون إلى القوى العاملة في سن متآخرة نسبياً، في حين في البلدان الأقل نمواً قد يعد سن العمل ما بين (15–80) عاماً هو الأنسب. ولمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة كتاب(تحليل حالة السكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010، ص 29).

كما يمكن تعريف السياسات السكانية بأنها الإجراءات والأدوات التي تعلنها السلطات في الدولة حيال المشكلة السكانية المتمثلة في الفائض أو العجز السكاني (عبدالعظيم، 2006، 3).

- **مفهوم التحول الديموغرافي:** وهو مفهوم مشتق من عبارة (الثورة الديمغرافية) التي يعود أصلها إلى بداية القرن العشرين، والمراحل الكلاسيكية لهذا النموذج هي:
  - مرحلة التوازن بين النسبة المرتفعة للمواليد والوفيات.
  - مرحلة تراجع نسبة الوفيات وتسارع النمو الديمغرافي.
  - مرحلة التوازن بين نسبة منخفضة للوفيات ونسبة منخفضة للولادات.
- **الهبة الديموغرافية:** هي تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر.

وبمعنى آخر فإن معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً في الفئة العمرية (15–64) يتجاوز معدل النمو لفئتي السكان المعالتين وهما: (دون سن 15) و (65 عاماً فأكثر) (مجلس السكان الدولي، 2010، 414)

كما تسمى الهبة الديموغرافية أيضاً بالفرصة أو النافذة الديموغرافية وتحدث عادةً عندما تتحول المجتمعات الزراعية التي تتصف بارتفاع معدلات المواليد والوفيات والإعالة إلى مجتمعات صناعية تتميز بانخفاض معدلات المواليد والوفيات ومن ثمّ انخفاض معدلات الإعالة (مجلس السكان الدولي، 2010، 175). وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة لظاهرة النافذة الديموغرافية فإن الدول داخل دائرة الهبة الديموغرافية تشكل فيها نسبة السكان في سن العمل أكثر من 55% من إجمالي السكان بمعنى يجب أن تحقق شرطين هما (الناصر، 2011، 61):

1– أن تقل نسبة السكان دون السن 15 عاماً عن 30% من إجمالي السكان.

2– أن لا تزيد نسبة المسنين فيها (65 عاماً فأكثر) عن 15% من إجمالي السكان.

4– التغيرات الديموغرافية في شرق آسيا:

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل التطورات الديموغرافية التي مرت بها دول شرق آسيا متمثلةً في تطورات معدلات المواليد والوفيات ومعدلات النمو السكاني والتحول الذي حدث على التركيبة العمرية للسكان.

1– تطور معدلات الولادات والوفيات في بعض دول جنوب و شرق آسيا:

يتبين من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) بأن المتوسط العام لمعدل المواليد بدول شرق آسيا موضوع الدراسة قد انخفض بشكل ملحوظ خلال الفترة (1965–2010) حيث انخفض متوسط معدل المواليد في هذه الدول من 39.5 لكل ألف خلال الفترة (1960–1965) إلى 15.8 خلال الفترة (2005–2010). وعلى مستوى كل دولة على حده تباين متوسط معدلات المواليد من دولة إلى أخرى، إلّا أن الاتجاه العام يشير إلى انخفاض متوسط معدل المواليد لكل الدول الواردة بالجدول المذكور، فعلى سبيل المثال انخفض متوسط معدل المواليد في اندونيسيا من 44.9 لكل ألف إلى 23.3 لكل ألف خلال الفترة (1960–2010)، وفي ماليزيا من 40.8 إلى 20.9 لكل ألف خلال نفس الفترة، بينما في كوريا الجنوبية انخفض من 39.9 لكل ألف إلى 10.0 لكل ألف خلال نفس الفترة (1960–2010). وجاء هذا الانخفاض في متوسط معدل المواليد كنتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة في هذه الدول لعدة أسباب لعلّ من أهمها ارتفاع متطلبات المعيشية التي سادت في هذه الدول وارتفاع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسن الخدمات الصحية والتي انعكست بدورها في ارتفاع التوقع بانخفاض وفيات المواليد.

وبالمقابل يتضح من الجدول المذكور الانخفاض الملحوظ في متوسط معدلات الوفيات في هذه الدول، حيث انخفض من 11.8 لكل ألف خلال الفترة (1960–1965) إلى حوالي 5.9 لكل ألف خلال الفترة (2005–2010) وذلك نتيجة لتحسن الخدمات الصحية وتحسن الأوضاع المعيشية نسبياً خلال العقود الأخيرة.

الجدول (1) تطور معدلات المواليد والوفيات (لكل ألف) في بعض دول جنوب وشرق آسيا

السنة		1960-1965	1970-1975	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2010
اندونيسيا	معدل المواليد	44.9	39.9	56.9	46.7	40.3	30.3	25.1	23.3
	معدل الوفيات	18.6	13.4	10.0	8.8	8.1	7.6	7.4	7.2
ماليزيا	معدل المواليد	40.8	31.4	29.5	28.7	27.5	25.3	23.1	20.9
	معدل الوفيات	9.7	7.1	5.8	5.3	5.0	4.7	4.6	4.7
سيريلانكا	معدل المواليد	35.5	29.1	25.6	21.1	19.6	17.8	18.7	19.0
	معدل الوفيات	12.1	7.8	6.1	6.5	6.7	7.9	6.3	6.5
سنغافورة	معدل المواليد	33.6	22.1	16.0	17.9	18.7	14.4	10.2	8.9
	معدل الوفيات	5.6	5.3	5.1	4.9	4.3	4.4	4.6	4.6
كوريا	معدل المواليد	39.9	30.4	20.4	15.5	16.0	13.6	10.0	10.0
	معدل الوفيات	13.0	7.8	6.4	5.7	5.5	5.5	5.3	5.1
تايلاند	معدل المواليد	42.3	34.6	24.1	20.4	18.0	15.6	14.1	12.9
	معدل الوفيات	12.0	8.9	6.0	4.9	5.4	6.1	6.6	7.2
المتوسط العام	معدل المواليد	39.5	31.3	28.8	27.1	23.4	19.5	16.9	15.8
	معدل الوفيات	11.8	8.4	6.6	6.0	5.8	5.6	5.6	5.9

المصدر: - World Population Prospects The 2010 Revision, United Nations, New York, 2011

2- تطور السكان والنمو السكاني في بعض دول شرق آسيا:

من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين تطور السكان ومعدل نموهم في بعض دول جنوب وشرق آسيا وهي (اندونيسيا_ تايلاند_ كوريا الجنوبية_ ماليزيا_ سيريلانكا_ سنغافورة) بالترتيب بناءً على عدد السكان، يتبين ارتفاع إجمالي السكان في اندونيسيا من حوالي 92 مليون نسمة إلى 240 مليون نسمة خلال الفترة (1960-2010) مما يشير إلى زيادة السكان بمقدار ثلاثة أضعاف عددهم خلال الفترة المذكورة، وبلغ معدل النمو المركب للسكان حوالي 2.7% خلال الفترة (1990-2010). كما ارتفع عدد السكان بتايلاند من 27 مليون نسمة إلى 69 مليون نسمة خلال الفترة (1960-2010)، وبمعدل نمو مركب بلغ 1.9% للفترة

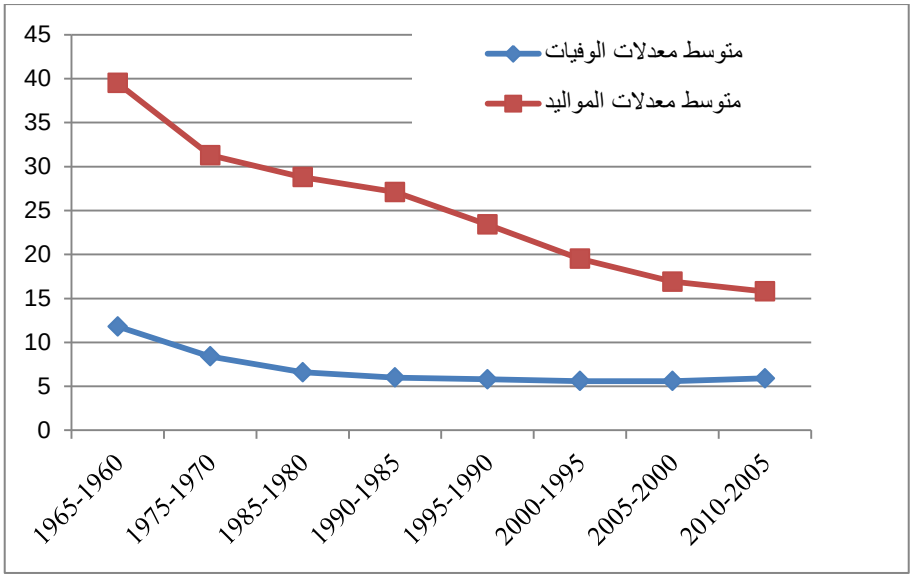

الشكل (1) تطور متوسط معدلات المواليد والوفيات في دول شرق آسيا خلال الفترة (1960-2010)

(1990–2010)، وجاءت كوريا الجنوبية ثالثاً من حيث عدد السكان، حيث ازداد عدد السكان من حوالي 25 مليون نسمة إلى 48 مليون نسمة وبمعدل نمو بلغ 1.1% خلال الفترة (1990–2010)، كما جاءت ماليزيا رابعاً حيث ارتفع عدد سكانها من حوالي 8 مليون نسمة إلى حوالي 28.4 مليون نسمة وبمعدل نمو مركب خلال الفترة(1990–2010) بلغ 4.5%. في حين جاءت سيريلانكا خامساً حيث ازاد عدد سكانها من حوالي 10 مليون نسمة إلى حوالي 20.8 مليون نسمة خلال الفترة (1960–2010) وبمعدل نمو مركب بلغ 1.9% للفترة (1990–2010). وأخيراً احتلت سنغافورة المرتبة السادسة في الجدول المذكور من حيث عدد السكان فقد ارتفع عدد سكانها من حوالي 1.6 مليون نسمة إلى حوالي 5 مليون نسمة خلال الفترة (1960–2010) وبمعدل نمو مركب بلغ 5.4% للفترة (1990–2010).

ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (2) الاتجاه العام نحو الانخفاض في معدل النمو للفئة العمرية للسكان في سن الطفولة (0–14) خلال الفترة (1990–2010) حيث سجلت معدلات نمو سالبة للدول الواردة بالجدول المذكور (باستثناء ماليزيا)، بينما سجلت معدلات النمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل (15–64) نسباً مرتفعة نسبياً بلغت مثلاً في كل من سنغافورة وماليزيا 5.5%. ويشير هذا الانخفاض في معدل نمو الفئة (0–14) وارتفاع معدل نمو الفئة (15–64) إلى تعزيز التحول الديموغرافي في هذه الدول ووصولها لذروة الهبة الديموغرافية.

كما لوحظ من خلال الجدول المذكور الارتفاع النسبي في معدل نمو فئة الشيوخ (65 فأكبر) للدول الواردة بالجدول المذكور (باستثناء سيريلانكا) وهو مؤشر خطير يشير إلى اتجاه سكان هذه الدول نحو الشيخوخة، و لو استمر هذا الوضع لفترة طويلة سوف تتجه هذه الدول لما يسمى بالهرم السكاني المقلوب*، وهو أمر متوقع باعتباره نتيجة على المدى الطويل للارتفاع الملحوظ للسكان في سن العمل خلال العقدين السابقين والذين سيخرجون من فئة الشباب إلى فئة الشيوخ تدريجياً.

وكمقارنة بين إجمالي النمو السكاني والنمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) بأن النمو السكاني في كل الدول الواردة به قد

- المقصود بالهرم السكاني المقلوب هو تغير شكله من الهرم ذو القاعدة السفلية العريضة إلى الهرم ذو القمة العريضة، وذلك نتيجة للتحول التدريجي للسكان من فئة الأطفال إلى فئة الشباب إلى فئة الشيوخ في ظل عدم وجود إحلال في معدل الولادة بما يعوض انخفاض نسبة فئة الأطفال.

انخفض بشكل عام تدريجياً بداية من الفترة (1960–1965) مع وجود بعض التذبذب الطفيف أحياناً بين الزيادة والانخفاض كتايلاند وسنغافورة. حيث انخفض النمو السكاني في اندونيسيا مثلاً من 2.5% خلال الفترة (1960–1965) إلى 1.08% خلال الفترة (2005–2010)، وفي ماليزيا انخفض من 3.19% إلى 1.69% خلال نفس الفترة. ويدل ذلك على انخفاض معدلات الخصوبة الإجمالية ومعدلات الولادة في هذه الدول نتيجةً لزيادة متطلبات المعيشة والتحاق الإناث بالتعليم و سوق العمل بالإضافة إلى بعض السياسات الصحية والثقافية التي اتخذتها السلطات في هذه الدول والتي من شأنها أن تحد من معدلات الولادة.

كما يلاحظ بأن معدل النمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل (15–64) مرتفع نسبياً لكل الدول الواردة بالجدول (3) مقارنةً بمعدل النمو الإجمالي للسكان، وهو ما يدل على ارتفاع نسبة هذه الفئة على حساب كل من فئة الأطفال (0–14) وفئة الشيوخ (64 فأكثر).

و يتبين ذلك أيضاً من خلال المتوسط العام للنمو السكاني والمتوسط العام لنمو الفئة العمرية للسكان في سن العمل لكل الدول الواردة بالجدول المذكور، حيث شهد متوسط النمو السكاني انخفاضاً ملحوظاً في هذه الدول من 3.0% للفترة (1950–1955) إلى حوالي 1.0% للفترة (2005–2010) وبالمقابل انخفض متوسط النمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل من 3.0% للفترة (1980–1985) إلى 1.9% للفترة (2005–2010)، مما يعني انخفاض المتوسط العام للنمو السكاني بنسبة أكبر من انخفاض المتوسط العام لنمو الفئة العمرية للسكان في سن العمل، وهو ما يشير إلى زيادة السكان في سن العمل على حساب السكان المعالين.

الجدول (2) تطور عدد السكان ومعدل نموهم المركب في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة (1960- 2010)

	الفئة العمرية	السكان بالألاف									معدل النمو% للفترة (90-2010)
		1960	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	
اندونيسيا	14-0	36716	51109	61982	65689	67210	67133	65581	65358	64853	-0.4
	64-14	51945	63348	83460	96362	110204	124029	137966	150283	161699	3.9
	65 فأكبر	3286	3905	5378	6068	6932	8238	9849	11662	13318	6.7
	الإجمالي	91947	118362	150820	168119	184346	199400	213395	227303	239870	2.7
ماليزيا	14-0	3712	4885	5394	6043	6755	7396	7803	8406	8616	2.4
	64-14	4169	5666	7944	9148	10798	12557	14718	16572	18431	5.5
	65 فأكبر	279	358	494	572	655	767	894	1122	1355	7.5
	الإجمالي	8160	10909	13832	15763	18208	20720	23415	26100	28402	4.5
سنغافورة	14-0	706	805	653	658	647	775	841	835	885	3.2
	64-14	894	1200	1647	1908	2200	2487	2790	3069	3743	5.5
	65 فأكبر	33	69	114	143	169	220	289	362	458	10.5
	الإجمالي	1633	2074	2414	2709	3016	3482	3920	4266	5086	5.4
تايلاند	14-0	11653	12263	18706	18152	17173	16198	15148	14920	14194	-1.9
	64-14	14769	19392	27044	32097	37259	40024	43654	46417	48785	2.7
	65 فأكبر	891	1261	1733	2080	2640	3428	4352	5362	6143	8.8
	الإجمالي	27313	36916	47483	52326	57072	59650	63154	66699	69122	1.9
كوريا الجنوبية	14-0	10250	13246	12708	12179	11013	10257	9639	8986	7918	-3.2
	64-14	13886	17155	23305	26576	29827	31766	32974	33690	34896	1.6
	65 فأكبر	938	1043	1446	1755	2140	2639	3374	4368	5369	9.6
	الإجمالي	25074	31444	37459	40510	42980	44662	45987	47044	48183	1.1
سيريلانكا	14-0	4158	4986	5378	5522	5537	5341	4953	4974	5189	-0.6
	64-14	5387	7099	9035	9881	10831	11761	12588	13432	13968	2.6
	65 فأكبر	475	470	670	807	969	1128	1205	1436	1703	5.8
	الإجمالي	10020	15083	15083	16210	17337	18230	18746	19842	20860	1.9

- تم احتساب معدل النمو للفترة (1990–2010) تحديداً باعتبارها الفترة التي شهدت التحول الديموغرافي الأكبر وارتفاع الهبة الديموغرافية للسكان في سن العمل في هذه الدول خلال فترة الدراسة.

المصدر: United Nations Department of Economic and social Affairs/Population Division - World Population Prospects The 2010 Revision, United Nations, New York, 2011, P382-386.

الجدول (3) تطور النمو السكاني (%) في بعض دول شرق آسيا خلال الفترة (1950-2010)

الفترة	النمو السكاني في اندونيسيا		النمو السكاني في ماليزيا		النمو السكاني في سنغافورة		النمو السكاني في تايلاند		المتوسط العام للنمو السكاني	
	الإجمالي	للفئة العمرية (64-15)	الإجمالي	للفئة العمرية (64-15)	الإجمالي	للفئة العمرية (64-15)	الإجمالي	للفئة العمرية (64-15)	الإجمالي	للفئة العمرية (64-15)
1955-1950	1.80	-	2.77	-	4.90	-	2.70	-	3.0	3.0
1965-1960	2.50	-	3.19	-	2.80	-	3.04	-	2.9	2.9
1975-1970	2.50	-	2.42	-	1.74	-	2.77	-	2.4	2.8
1985-1980	2.17	2.4	2.61	2.9	2.30	3.0	1.94	3.5	2.3	3.1
1990-1985	1.84	2.7	2.88	3.4	2.15	2.9	1.74	3.0	2.2	3.0
1995-1990	1.57	2.4	2.59	3.1	2.87	2.5	0.88	1.4	2.0	2.4
2000-1995	1.36	2.2	2.44	3.2	2.37	2.3	1.14	1.8	1.8	2.4
2005-2000	1.26	1.7	2.17	2.4	1.70	1.9	1.09	1.2	1.6	1.8
2010-2005	1.08	1.5	1.69	2.1	3.52	3.0	0.71	1.0	1.0	1.9

المصدر: - World Population Prospects The 2010 Revision, United Nations, New York, 2011, P186-188.

- معلات النمو للفئة العمرية (15-64) تم احتسابها من قبل الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بنفس المصدر السابق بالصفحة 386.

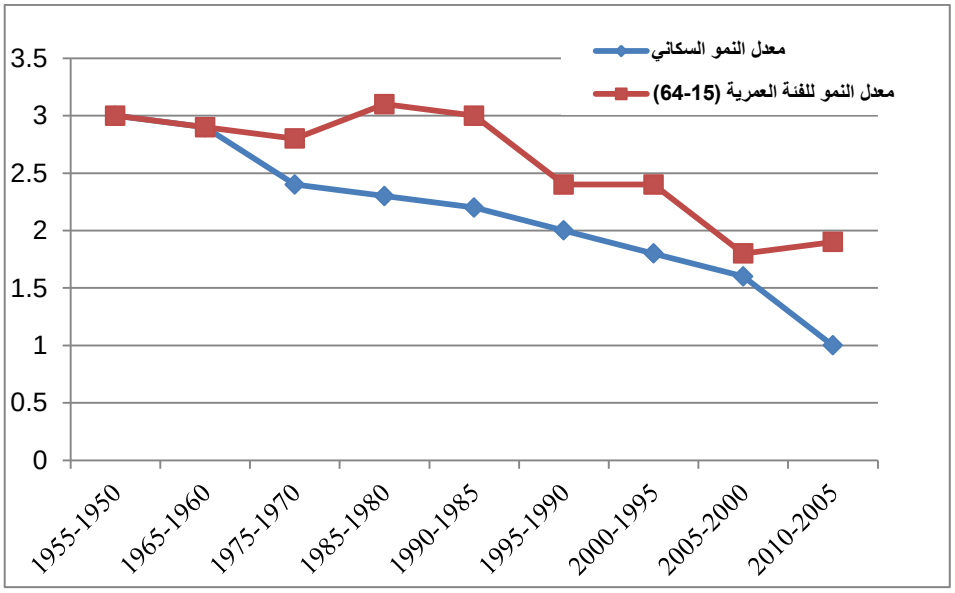

الشكل (2) تطور متوسط معدل النمو السكاني ومتوسط معدل النمو للفئة العمرية(15-64) في دول شرق آسيا

3- تطور التركيبة العمرية للسكان في بعض دول شرق آسيا:

يشير الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) إلى أن هناك اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض في نسبة الفئة العمرية (0-14) إلى إجمالي السكان ويتضح ذلك من خلال المتوسط العام حيث انخفضت هذه النسبة من حوالي 40.7% عام 1950 إلى 23.8% من إجمالي السكان في عام 2010، وعلى المستوى الجزئي للدول مثلاً انخفضت نسبة السكان في سن الطفولة في اندونيسيا من 43.2% عام 1970 إلى 27.0% في عام 2010، وفي سنغافورة انخفضت هذه النسبة من 43.2% عام 1960 إلى 20.5% عام 2010 وكذلك الحال بالنسبة لماليزيا وتايلاند، ويدل ذلك على انخفاض معدلات الخصوبة، وبالتالي انخفاض معدل الولادات في هذه الدول.

كما يلاحظ بأن هناك انخفاضاً في نسبة الفئة العمرية للسكان في سن العمل (15-64) في هذه الدول خلال الفترة (1950-1970) حيث انخفضت مثلاً في ماليزيا من 54.0% عام 1950 إلى 51.1% عام 1960، إلا أنه سرعان ما بدأت هذه النسبة بالزيادة الملحوظة بدايةً من عام 1970 في كل الدول الواردة بالجدول، حيث ازدادت في ماليزيا مثلاً من 53.5% عام 1970 إلى 67.4% عام 2010، وفي سنغافورة ازدادت هذه النسبة من 57.9% عام 1970 إلى 73.6% عام 2010، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأخرى. ويتبين ذلك أيضاً من خلال المتوسط العام لنسبة السكان في سن العمل، حيث ارتفع من 54.0% عام 1970 إلى 69.1% من إجمالي السكان في عام 2010. وذلك بعد أن شهد انخفاضاً للفترة قبل عام 1970. أما بالنسبة للفئة العمرية (65 فأكثر) فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً في كل من اندونيسيا وماليزيا، حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة في اندونيسيا من 3.3% عام 1970 إلى 5.6% عام 2010، وفي ماليزيا ارتفعت من 3.2% عام 1970 إلى 4.8% عام 2010، إلا أنّ هذه الفئة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في كل من سنغافورة وتايلاند حيث ارتفعت من 3.3% إلى 8.9% خلال الفترة (1970-2010). وعلى مستوى كل الدول الواردة بالجدول شهد المتوسط العام لنسبة السكان في سن الشيخوخة ارتفاعاً تدريجياً من 3.1% عام 1960 إلى 7.1% في عام 2010، ويشير ذلك إلى الاتجاه نحو زيادة شيخوخة المجتمعات الآسيوية مستقبلاً من خلال التحول التدريجي للسكان في سن العمل إلى السكان في سن الشيخوخة وبالمقابل فإن انخفاض نسبة الفئة العمرية للأطفال سيجعل من الصعوبة تعويض الفاقد من الفئة العمرية للسكان في سن العمل، مما يؤثر سلباً مستقبلاً على الهرم السكاني في هذه الدول، وبالتالي فإن هذا التحول الديموغرافي بالرغم من آثاره الإيجابية حالياً، إلّا أنه يمثل تحدياً لدول شرق آسيا ويمثل انعكاسات خطيرة على سوق العمل وعلى اقتصادات هذه الدول بشكل عام في المستقبل.

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية من المتوقع أن تنخفض حصة السكان في سن العمل للفئة (15-59)* من 63% عام 2002 إلى 58% بحلول عام 2050، مما يعني أن عرض القوى العاملة قد يتقلص في الكثير من الدول خلال الأربعين سنة القادمة، وفي اليابان مثلاً قد تنخفض نسبة الفئة العمرية للسكان في سن العمل من 64% عام 2002 إلى حوالي 55% بحلول عام 2025 وإلى حوالي 49% بحلول عام 2050، وقد تسير دول أخرى في نفس الاتجاه ولو بدرجات أقل مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية واندونيسيا وسيريلانكا. وتسمى هذه الظاهرة بالمنحدر الديموغرافي حيث تتضمن مغادرة أعداد كبيرة لسوق العمل من العمال الماهرين آخذين معهم خبرتهم وتجربتهم الطويلة مقابل تدفق أعداد قليلة من الشباب ليحلوا محلهم(تقرير مكتب العمل الدولي، 2006). إن هذه التغيرات الديموغرافية والتي تمثلت في ارتفاع نسب السكان في سن العمل في تلك البلدان خلال العقود الأربعة الماضية على حساب فئتي السكان الأخرتين المعالتين انعكس على معدلات الإعالة العمرية.

- تجدر الإشارة إلى أن تقارير منظمة العمل الدولية اختلفت في احتساب فئة السكان في سن العمل فمنها من اعتمد الفئة (15-64) ومنها من اعتمد الفئة (15-59)، وعلى كل حال ما يهمنا بالدرجة الأولى هو التغير الذي يحدث على نسبة السكان في هذه الفئة مهما كان عمرها الزمني.

الجدول (4) تطور نسبة السكان حسب الفئات العمرية في بعض دول شرق آسيا خلال الفترة (1950-2010)

السنة	اندونيسيا %			ماليزيا %			سنغافورة %			تايلاند %			المتوسط العام في دول شرق آسيا %		
	14-0	64-15	65 فأكثر	14-0	64-15	65 فأكثر	14-0	64-15	65 فأكثر	14-0	64-15	65 فأكثر	14-0	64-15	65 فأكثر
1950	39.2	56.9	3.9	40.9	54.0	5.1	40.5	57.1	2.4	42.1	54.6	3.8	40.7	55.7	3.6
1960	39.9	56.5	3.6	45.5	51.1	3.4	43.2	54.7	2.1	42.7	54.1	3.2	42.8	54.1	3.1
1970	43.2	53.5	3.3	44.8	52.0	3.2	38.8	57.9	3.3	44.1	52.5	3.4	42.7	54.0	3.3
1980	41.1	55.3	3.6	39.0	57.4	3.6	27.1	68.2	4.7	39.4	56.9	3.7	36.7	59.5	3.8
1985	39.1	57.3	3.6	38.3	58.0	3.7	24.3	70.4	5.3	34.7	61.3	4.0	34.1	61.8	4.1
1990	36.5	59.8	3.7	37.1	59.3	3.6	21.5	72.9	5.6	30.1	65.3	4.6	31.3	64.3	4.2
1995	33.7	62.2	4.1	35.7	60.6	3.7	22.3	71.4	6.3	27.2	67.1	5.7	29.7	65.3	5.0
2000	30.7	64.7	4.6	33.3	62.9	3.8	21.5	71.4	7.1	24.0	69.1	6.9	27.4	67.0	5.6
2005	28.8	66.1	5.1	32.2	63.5	4.3	19.6	71.9	8.5	22.4	69.6	8.0	25.8	67.8	6.4
2010	27.0	67.4	5.6	30.3	64.9	4.8	17.5	73.6	8.9	20.5	70.6	8.9	23.8	69.1	7.1

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحث باستخدام البيانات الواردة بالمصدر التالي:

World Population Prospects The 2010 Revision, United Nations, New York, 2011, P38

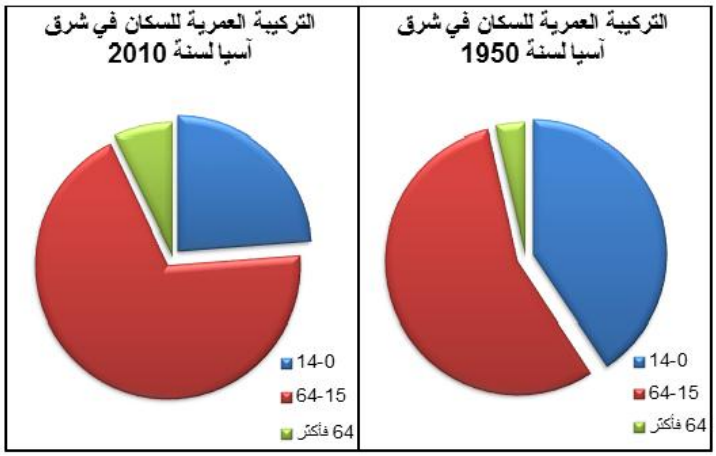

4- الشكل (3) تطور التركيبة العمرية للسكان في بعض دول شرق آسيا خلال الفترة(1950-2010)

5- تطور معدلات الإعالة في دول شرق آسيا:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) الانخفاض الملحوظ لمعدل الإعالة خلال الفترة (1965–2010) لكل دول شرق آسيا موضوع الدراسة حيث انخفض معدل الإعالة الإجمالي في اندونيسيا مثلاً من 80.2% عام 1965 إلى 48.0% في عام 2010، وفي سنغافورة من 86.4% إلى 36.0% خلال نفس الفترة. وكان هذا الانخفاض نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة خلال نفس الفترة وزيادة فئة السكان في سن العمل على حساب فئة المعالين المتمثلة في كل من فئة الأطفال (0–14) وفئة الشيوخ (65 فأكثر). كما يتضح الانخفاض في معدل الإعالة من خلال المتوسط العام لمعدل الإعالة للدول الآسيوية موضوع الدراسة، حيث انخفض من 87.0% في عام 1965 إلى 37.6% في عام 2010.

الجدول (5) تطور معدلات الإعالة العمرية (%) في بعض دول شرق آسيا خلال الفترة (1965- 2010)

السنة	اندونيسيا	ماليزيا	سنغافورة	تايلاند	كوريا الجنوبية	سيريلانكا	متوسط معدل الإعالة في شرق آسيا%
1965	80.2	97.6	86.4	94.0	86.9	77.0	87.0
1970	82.5	92.3	72.9	91.9	83.2	75.0	83.0
1975	80.7	84.5	58.5	85.0	70.6	70.0	64.2
1980	78.3	75.4	46.6	74.7	60.8	67.0	57.5
1985	72.3	73.6	42.0	64.2	52.2	64.0	52.6
1990	65.6	67.2	37.2	55.8	44.5	60.0	47.2
1995	59.4	65.7	39.9	49.5	41.2	55.0	44.4
2000	54.1	60.8	40.8	46.2	39.3	49.0	41.5
2005	51.1	58.7	38.9	44.7	38.9	48.0	40.0
2010	48.0	54.0	36.0	42.0	37.0	46.0	37.6

المصدر :- World Population Prospects The 2010 Revision, United Nations, New York, 2011, P458-462.

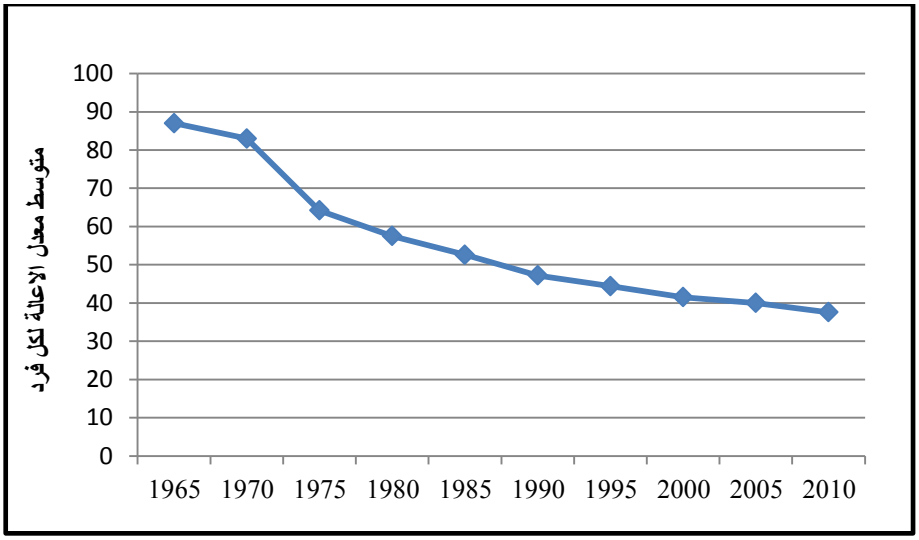

الشكل (4) متوسط معدل الإعالة في دول شرق آسيا

6- تطور معدلات البطالة والإنتاجية في دول شرق آسيا:

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل تطور معدلات البطالة في بعض دول جنوب وشرق آسيا بالإضافة إلى تتبع تطور معدلات نمو الإنتاجية بها وربط هذه التطورات بالتغيرات الديموغرافية التي مرّت بها هذه الدول.

6-1 تطور معدلات البطالة في بعض دول جنوب وشرق آسيا:

يتبين من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) بأن هناك استقراراً نسبياً في معدلات البطالة في الحدود الآمنة نسبياً لأغلب الدول موضوع الدراسة من شرق آسيا خلال الفترة (1990-2012) وذلك باستثناء كل من اندونيسيا وسيريلانكا التي شهدت فيها معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثانية بالنسبة لسيريلانكا حيث بلغ معدل البطالة في سيريلانكا 14.7% في عام 1991 إلا أنه انخفض تدريجياً ليبلغ 4.5% عام 2010. كما بلغ معدل البطالة في اندونيسيا 6.1% في عام 1991 ليزداد في عام 2005 إلى 11.2% قبل أن ينخفض تدريجياً إلى 7.5% في عام 2010. وجاء هذا الارتفاع في معدلات البطالة كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها دول شرق آسيا خلال فترة التسعينات.

إلاّ أنه بشكل عام يتبين أن هناك انخفاضاً تدريجياً لمتوسط معدل البطالة الإجمالي لدول جنوب و شرق آسيا موضوع الدراسة خلال الفترة (1990-2012) حيث انخفض متوسط معدل البطالة لهذه الدول من 5.7% في عام 1990 إلى 3.7% في عام 2012، وذلك باستثناء بعض التذبذب نحو الارتفاع البسيط الذي حدث عقب الازمة المالية بدول جنوب شرق آسيا عام 1998. ويشير ذلك إلى الترابط الوثيق بين السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية في هذه الدول والتي انعكست ايجاباً من خلال استيعاب التغيرات الديموغرافية في اقتصاداتها، وخاصةً ما يتعلق بزيادة نسبة السكان في سن العمل والذي يمثل تحدياً كبيراً استطاعت هذه الدول تجاوزه بل والاستفادة منه في التنمية الاقتصادية المستدامة التي تحققت فعلاً في هذه البلدان.

الجدول (6) تطور معدلات البطالة(%) في عينة من دول شرق آسيا خلال الفترة (1990-2012)

السنة	اندونيسيا	تايلاند	ماليزيا	كوريا	سيريلانكا	سنغافورة	بنغلادش	المتوسط
1990	6.0	2.9	3.8	4.2	14.9	3.8	4.0	5.7
1991	6.1	2.71	3.3	2.4	14.7	3.3	3.6	5.2
1992	2.8	1.4	3.7	2.5	14.2	2.2	3.3	4.3
1993	4.3	1.5	4.1	2.9	13.7	2.1	3.2	4.5
1994	5.0	1.3	3.8	2.5	13.0	2.2	3.0	4.4
1995	3.9	1.2	3.1	2.1	12.2	2.2	2.8	3.9
1996	4.4	1.1	2.5	2.0	11.3	2.2	2.5	3.7
1997	4.7	0.9	2.4	2.6	10.4	2.0	2.9	3.7
1998	5.5	3.4	3.2	5.0	9.1	3.5	2.5	4.6
1999	6.3	3.0	3.4	6.3	8.9	3.8	3.1	4.9
2000	8.1	2.4	3.0	4.4	7.7	3.7	3.3	4.6
2001	8.1	2.6	3.5	4.0	7.9	3.8	3.4	4.7
2002	9.1	1.8	3.5	3.3	8.8	4.8	3.4	4.9
2003	9.7	1.5	3.6	3.6	8.2	5.2	4.3	5.1
2004	9.9	1.5	3.5	3.7	8.4	3.5	4.5	5.0
2005	11.2	1.4	3.5	3.7	7.7	5.8	4.3	5.3
2006	10.3	1.2	3.3	3.4	6.5	4.5	4.2	4.8
2007	9.1	1.2	3.2	3.2	6.0	4.0	4.3	4.4
2008	8.4	1.2	3.6	3.2	5.2	2.2	4.4	4.0
2009	7.9	1.5	3.7	3.6	5.9	4.3	5.0	4.5
2010	7.5	1.0	3.5	3.7	4.5	3.1	4.5	4.0
2011	6.6	0.7	3.1	3.4	4.9	2.9	4.5	3.7
2012	6.6	0.7	3.1	3.2	4.8	2.8	4.5	3.7

المصدر: البنك الدولي لسنوات مختلفة.

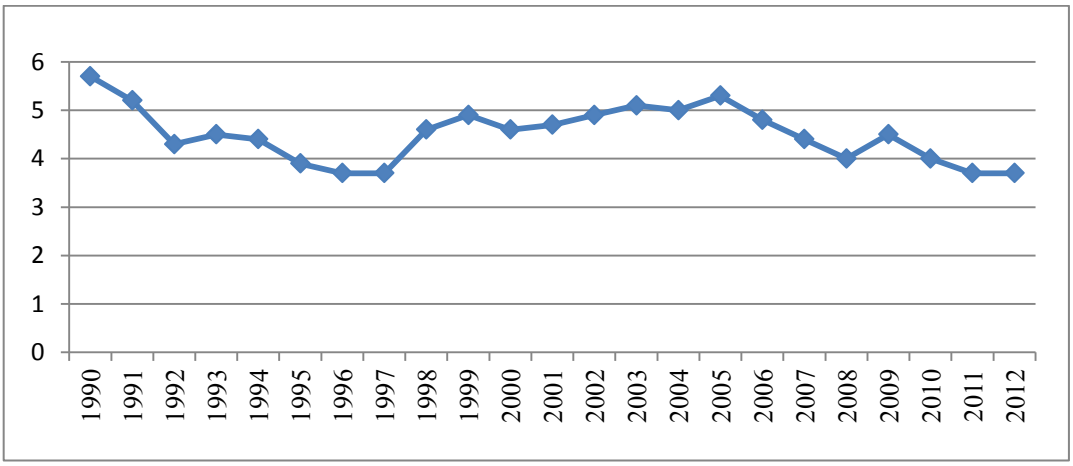

الشكل (5) تطور معدلات البطالة في دول شرق آسيا خلال الفترة (1990-2012)

وبالتالي نستخلص من خلال العرض السابق بأن دول شرق آسيا استطاعت استيعاب الزيادة الكبيرة التي طرأت على نسبة السكان ممن هم في سن العمل من خلال توفير فرص العمل لهم والاستفادة من هذه الهبة الديموغرافية في تنمية اقتصاديات هذه الدول وهو ما انعكس في انخفاض معدلات البطالة في نفس الوقت الذي تزداد فيه نسبة السكان للفئة العمرية في سن العمل (15-64). ومن جهة أخرى يدل ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي في اقتصادات دول شرق آسيا بحيث استطاع

استيعاب التحول الديموغرافي الذي مرت به هذه الدول. وبالتالي فإنه بالرغم من أن معدل نمو فئة السكان في سن العمل كان أكبر من معدل نمو السكان وما تشكله هذه الفئة من ثقلٍ على سوق العمل من جانب العرض إلا أن هذه الدول استطاعت بفعل سياساتها الاقتصادية الرشيدة استيعاب هذا العرض من العمالة وامتصاص معدلات البطالة.

2.6 تطور معدلات إنتاجية العمل في بعض دول جنوب وشرق آسيا:

يتضح من الخلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) الذي يبين معدلات نمو إنتاجية العمل من خلال الفرق بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو التوظيف بأنه بشكل عام حققت دول جنوب وشرق آسيا معدلات نمو إيجابية نسبياً في إنتاجية العمل خلال الفترة (1985–2005) باستثناء الفترة (1995–2000) والتي شهدت أزمة اقتصادية في هذه الدول مما انعكس سلباً على معدلات نمو الناتج، وبالتالي التأثير السلبي على معدلات نمو انتاجية العمل خلال الفترة المذكورة، فقد بلغ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل في شرق آسيا 3.7% خلال الفترة (1985–2005) وحققت دول جنوب آسيا معدلاً بلغ 3.2% خلال نفس الفترة. وتشير معدلات النمو الإيجابية لعنصر العمل في هذه الدول بالرغم من ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى نجاح هذه الدول في الاستفادة من التحول الديموغرافي و استثمار الهبة الديموغرافية التي مرت بها بما يساهم في زيادة الإنتاجية.

الجدول (7) تطور معدلات إنتاجية العمل في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة (1985-2005)

	الفترة	شرق آسيا					جنوب آسيا				
		سنغافورة	ماليزيا	كوريا	اندونيسيا	المتوسط	بنغلادش	باكستان	سيريلانكا	الهند	المتوسط
نمو التوظيف (%)	1990–85	4.4	3.4	3.8	3.9	3.9	9.9	2.0	3.0	1.4	4.1
	1995–90	2.0	2.7	2.4	1.6	2.2	1.7	1.1	2.3–	1.2	0.4
	2000–95	4.2	4.0	0.7	1.8	2.7	1.1–	3.2	2.9	0.0	1.3
	2005–00	3.4	3.1	1.2	2.0	2.4	1.2	2.5	3.0	0.5	1.8
	المتوسط	3.5	3.3	2.0	2.3	2.6	2.9	2.2	1.7	0.8	1.9
نمو الناتج المحلي الحقيقي(%)	1990–85	8.1	6.4	9.1	6.7	7.6	3.8	5.6	3.3	6.1	4.7
	1995–90	8.6	9.1	7.2	7.5	8.1	4.4	4.4	5.3	5.0	4.8
	2000–95	6.1	4.6	4.8	0.7	4.1	5.2	2.8	4.9	5.6	4.6
	2005–00	7.0	6.4	5.1	5.7	6.1	6.7	5.1	5.4	6.1	5.8
	المتوسط	7.5	6.6	6.6	5.2	6.5	5.0	4.5	4.7	5.7	5.0
نمو الإنتاجية (%)	1990–85	3.7	3.1	5.3	2.8	3.7	6.0–	3.6	0.3	4.8	0.7
	1995–90	6.6	6.4	4.8	6.0	6.0	2.7	3.4	7.6	3.8	4.4
	2000–95	1.9	0.62	4.1	1.1–	1.4	6.3	0.0	2.0	5.7	3.5
	2005–00	3.6	3.3	3.9	3.7	3.6	5.5	2.6	2.4	5.6	4.0
	المتوسط	4.0	3.4	4.5	2.9	3.7	2.1	2.4	3.1	5.0	3.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية WWW.UN.ORG

قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية WWW.ILO.ORG

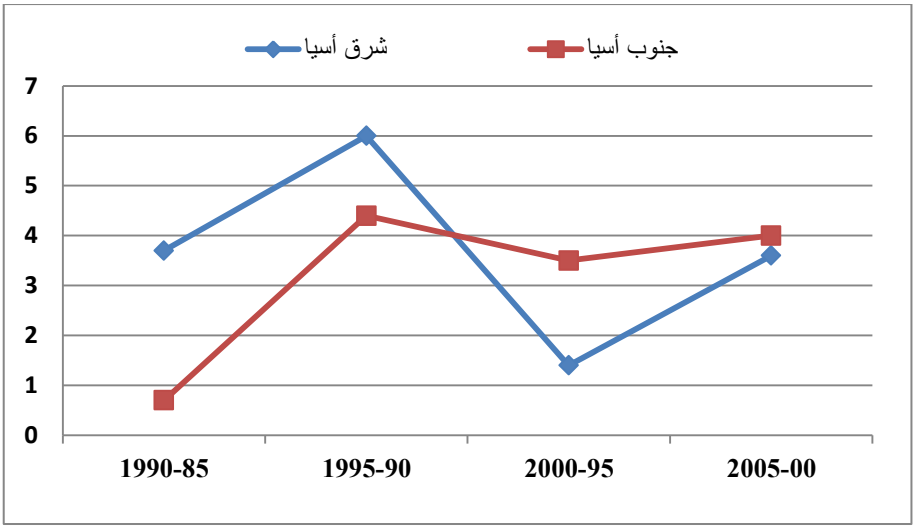

الشكل (6) متوسط معدل نمو إنتاجية العمل في بعض دول شرق وجنوب آسيا خلال الفترة (1985-2005)

3-6 تطور النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا:

يتبين من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (7) اللذان يوضحان تطور النمو الاقتصادي في عينة من دول جنوب و شرق آسيا بأن هذه الدول حققت معدلات إيجابية نسبياً من النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2010) باستثناء بعض السنوات التي شهدت أزمات اقتصادية حيث لوحظ انخفاض للنمو الاقتصادي خلالها كسنة 2009 التي عقبت أزمة سبتمبر 2008 فقد بلغ فيها معدل النمو الاقتصادي في تايلاند-2.3% وفي سنغافورة -0.8% وفي ماليزيا -1.5%. وكذلك انخفض النمو الاقتصادي عقب الأزمة الآسيوية (1997-1999) حيث شهدت خلالها بعض الدول نمواً اقتصادياً سالباً. إلا أن هذه الأزمات استثنائية سرعان ما تتعافى منها هذه الدول بفعل سياستها الاقتصادية الرشيدة، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال العديد من السنوات تراوحت ما بين 5-9% في أغلب السنوات.

كما يتبين من الجدول رقم (8) بأن دول شرق آسيا موضوع الدراسة مجتمعة حققت معدل نمو مرتفع نسبياً خلال الفترة (1980-2010)، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5.8% في المتوسط لكل الدول خلال الفترة (1980-2010)، وهو معدل نمو إيجابي نسبياً مقارنة بمعدل النمو العالمي والذي بلغ 4.1% في المتوسط خلال نفس الفترة، ومقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، ويدل ذلك على أن النمو السكاني وكذلك الزيادة في نسبة السكان في سن العمل لم يكن عائقاً أمام النمو الاقتصادي في هذه الدول، بحيث أن الهبة الديموغرافية انعكست إيجابياً على التنمية. بمعنى أن التغيرات الديموغرافية في دول شرق آسيا كانت عاملاً رئيسياً لتحفيز النمو الاقتصادي.

الجدول (8) تطور النمو الاقتصادي (%) (بأسعار سنة 2005) في بعض دول شرق آسيا خلال الفترة (1980-2012)

السنة	اندونيسيا	تايلاند	سنغافورة	ماليزيا	بنغلادش	سيريلانكا	كوريا الجنوبية	متوسط النمو في كل الدول
1980	8.7	5.2	10.0	7.4	0.8	5.8	1.5-	5.2
1981	8.1	5.9	10.7	6.9	3.8	5.7	6.2	6.8
1982	1.1	5.4	7.2	5.9	2.4	4.1	7.3	4.8
1983	8.4	5.6	8.6	6.3	4.0	4.8	10.8	6.9
1984	7.2	5.8	8.8	7.8	5.2	5.1	8.1	6.9
1985	3.5	4.6	0.6-	1.1-	3.2	5.0	6.8	3.1
1986	6.0	5.5	1.3	1.2	4.2	4.4	10.6	4.7
1987	5.3	9.5	10.8	5.4	3.7	1.7	11.1	6.8
1988	6.4	13.3	11.1	9.9	2.2	2.5	10.6	8.0
1989	9.1	12.2	10.2	9.1	2.6	2.3	6.7	7.5
1990	9.0	11.1	10.1	9.0	5.9	6.4	9.2	8.7
1991	8.9	8.6	6.5	9.5	3.3	4.6	9.4	7.3
1992	7.2	8.1	7.0	8.9	5.0	4.4	5.9	6.6
1993	7.3	8.3	11.5	9.9	4.6	6.9	6.1	7.8
1994	7.5	9.0	10.9	9.2	4.1	5.6	8.8	7.9
1995	8.4	9.2	7.0	9.8	4.9	5.5	8.9	7.7
1996	7.6	5.9	7.5	10.0	4.6	3.8	7.2	6.7
1997	4.7	1.4-	8.3	7.3	5.4	6.4	5.8	5.2
1998	13.1-	10.5-	2.2-	7.4-	5.8	4.7	5.7-	4.1-
1999	0.8	4.4	6.1	6.1	4.9	4.3	10.7	5.3
2000	4.9	4.8	8.9	8.9	5.9	6.0	8.8	6.9
2001	3.6	2.2	1.0-	0.5	5.3	1.5-	4.5	2.0
2002	4.5	5.3	4.2	5.4	4.4	4.0	7.4	5.0
2003	4.8	7.1	4.4	5.8	5.3	5.9	2.9	5.2
2004	5.0	6.3	9.5	6.8	6.3	5.4	4.9	6.3
2005	5.7	4.6	7.5	5.3	6.0	6.2	3.9	5.6
2006	5.5	5.1	8.9	5.6	6.6	7.7	5.2	6.4
2007	6.3	5.0	9.1	6.3	6.4	6.8	5.5	6.5
2008	6.0	2.5	4.8	4.8	6.2	6.0	2.8	4.7
2009	4.6	2.3-	0.8-	1.5-	5.7	3.5	1.4	1.5
2010	6.2	7.8	14.8	7.4	6.1	8.0	2.4	7.5
2011	6.5	2.1	5.2	5.1	6.7	8.2	2.7	6.2
2012	6.2	6.5	2.3	5.6	6.2	6.3	5.9	5.9
المتوسط العام للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2010)								5.8

المصدر: بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.www.world bank.org

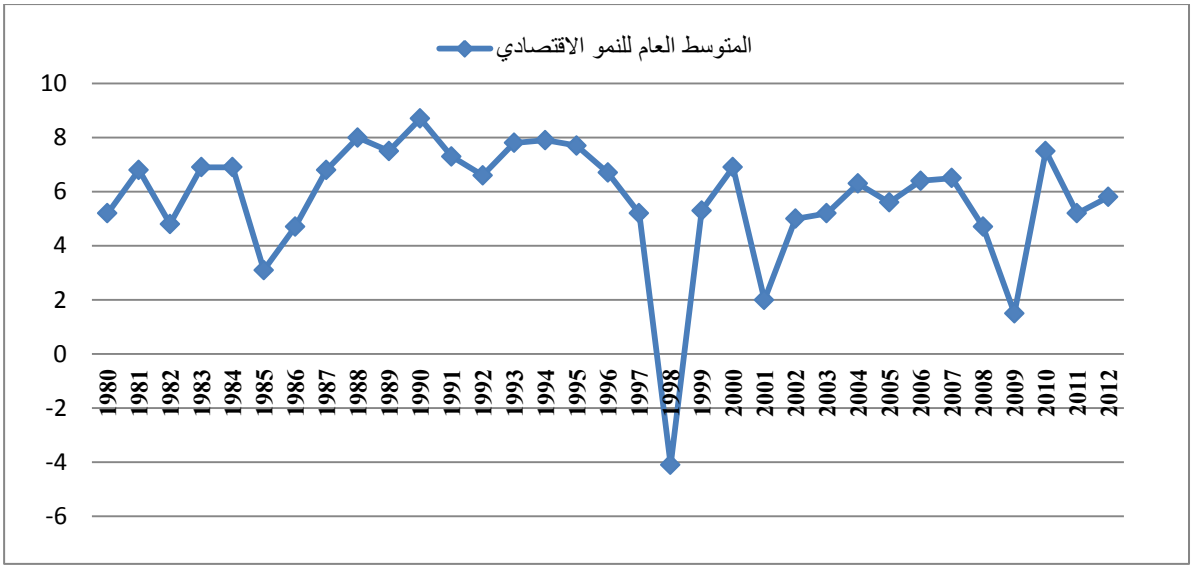

الشكل (7) تطور النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا خلال الفترة(1980-2012)

4.6 الادخار والاستثمار والتعليم كعوامل مساندة للهبة الديموغرافية في دول شرق آسيا (إطار نظري):

يرى العديد من الاقتصاديين أن معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية التي تحققت في دول جنوب وشرق آسيا وخاصةً خلال العقد الأخير ترجع إلى التحول الديموغرافي الذي مرت به هذه الدول في ظل تحفيز الاستثمار البشري من خلال التعليم والتدريب الذي ظهر واضحاً في جودة القوى العاملة، مما انعكس إيجابياً في ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والإنتاجية وصولاً لتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق ترى العديد من الدراسات التطبيقية بأن جزءًا كبيراً من المعجزة الآسيوية يرجع إلى ارتفاع معدلات الاستثمار البشري في هذه الدول، فمثلاً أشار (John, 1994, 233) إلى أن أكثر من 60% من نمو الناتج جاء نتيجة تراكم رأس المال المادي والبشري ونمو قوة العمل، وقد تأثرت معدلات الادخار في دول شرق آسيا بشكل كبير بالتحول الديموغرافي، فمع دخول جيل طفرة المواليد سوق العمل انخفضت تكلفة الإعالة، وبالتالي توجهت الموارد بشكل أكبر إلى الادخار. وتوصلت دراسة ويليامسون وهيغنر (Williamson and Higgins, 2000) إلى أن التغيرات الديموغرافية ساهمت وحدها في زيادة إجمالي الادخار القومي بحوالي 13.6% في شمال آسيا وبحوالي 11.5% في جنوب آسيا خلال فترة المعجزة. وقد توقف هذا التأثير الإيجابي للتحولات الديموغرافية على معدلات الادخار على مجموعة الإجراءات التي وضعتها حكومات تلك الدول لتشجيع الادخار والحفاظ على عائد مرتفع لرأس المال. كما تميزت دول شرق آسيا بارتفاع معدلات الادخار الحكومي وتوفير الادخار من خلال خفض الانفاق وليس رفع الضرائب وعدم مزاحمة الادخار الحكومي للادخار الخاص. وساهمت برامج تدريب القوى العاملة وتطوير وسائل التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج وإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد لسوق العمل في خلق طفرة اقتصادية تنموية في هذه الدول.

لقد أضافت تجربة بلدان شرق آسيا قيمة جديدة تتمثل في ما يضيفه البعد الديموغرافي كأثر استرجاعي متمثلاً في انخفاض أعداد المعالين الذي يؤدي إلى زيادة في الادخار والاستثمار خاصة في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، فعندما يرتفع نمو السكان في سن العمل وتنخفض معدلات الإعالة بنفس الوقت يظهر واضحاً عندها الأثر الايجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلاً بزيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج ورفع متوسط دخل الفرد.

فقد أثبت تحليل تجارب دول شرق آسيا أن الاهتمام بالتغيرات الديموغرافية وقضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي في المراحل الأولى قد ساعد كثيراً في تخفيض مستوى الفقر في هذه الدول، (جمباز، 2010، 63)، كما ساعد على ذلك أن هذه الدول تمكنت في أعقاب الحرب العالمية الثانية من إدخال التكنولوجيا الطبية المتطورة القادمة من الغرب وبفعل ذلك تمكنت وبفترة قياسية من تخفيض معدلات الوفيات ورفع العمر المتوقع لدى الولادة، أعقبه انخفاض سريع في معدلات الخصوبة، وكان لهذه التغيرات الأثر الكبير في ارتفاع عدد السكان في سن العمل وانخفاض أعداد السكان المعالين، وبفعل التأثير المتبادل بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية انخفض العبء الاقتصادي للمعالين وارتفع نمو متوسط دخل الفرد، وفي ضوء مجموعة من التدخلات المتزامنة وجهت بلدان شرق آسيا نسبة كبيرة من استثماراتها نحو مخزون رأس مالها البشري من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم.

ويرى العديد من المحللين إلى أن هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي تحقق نتيجة تغير نسبة المشتغلين إلى المعالين، حيث ارتفعت أعداد المشتغلين بينما انخفضت أعداد المعالين على مدى 25 عاماً، كما تزامن مع انخفاض معدلات الإعالة تحسن في نوعية نظم التعليم وجعلها مرنة في الاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية، حيث وفر نظام التعليم قوى عاملة مؤهلة استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وزيادة إنتاجها في ظل القدرة على المنافسة، وفي الوقت الذي ساهم التغير العمري للسكان في زيادة النمو الاقتصادي، دفع نمو إجمالي الناتج المحلي بدوره أعداد السكان نحو الانخفاض بما في ذلك أعداد السكان المعالين، وأتاح انخفاض أعداد المعالين الفرصة المناسبة لرفع معدل الادخار الوطني حيث أن من (50–70)% من النمو الاقتصادي لهذه البلدان قد يعزى إلى التغيرات الديموغرافية المحفزة (تقرير السكان والتنمية، 2006، 36).

فتجربة دول شرق آسيا لم تكن نواة لنظرية جديدة بقدر ما جاءت لتثبت فرضيات ونظريات سادت في النصف الأول من القرن الماضي ونصت على أن عملية انخفاض معدلات الخصوبة تنطوي على تغيرات مستمرة في الهيكل العمري للسكان، فعندما تكون معدلات الخصوبة مرتفعة فإن الفئة العمرية دون الخامسة عشر (0–14) تشكل نسبة كبيرة مقارنة بنسبة البالغين الذين هم في سوق العمل، وعندما تنخفض معدلات الخصوبة يرتفع معدل السكان في الفئة العمرية (15–64) من العاملين إلى غير العاملين في الفئة الأولى، وبما أن السلوك الاقتصادي يختلف باختلاف مراحل الحياة عند البشر، فإنه يترتب على ذلك أن الهيكل العمري للسكان له أثر كبير على الأداء الاقتصادي للإنسان، حيث أن جزءًا كبيراً من الدخل يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي عندما ترتفع معدلات الخصوبة وتتسع قاعدة الهرم العمري للسكان وترتفع أعداد الأطفال بين (0–15) عاماً، فمع ارتفاع قاعدة الهرم السكاني يرتفع عبء الإعالة ويزداد الاستهلاك على حساب الادخار(تقرير السكان والتنمية، 2006، 38).

7- الخاتمة:

انطلق هذا البحث من هدف رئيسي تمثل في دراسة وتحليل تطور الهبة الديموغرافية وخاصةً التغير الذي طرأ على التركيبة العمرية للسكان في بعض دول جنوب وشرق آسيا وأثره على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، وخلص إلى أن دول جنوب وشرق آسيا شهدت تحولاً ديموغرافياً انخفضت فيه معدلات المواليد والوفيات خلال فترة الدراسة، ونتج عن ذلك انخفاض ملحوظ في معدل الإعالة، مما يعني انخفاض عدد السكان في الفئة العمرية (0–14) و الفئة العمرية (65 فأكثر). و شهد متوسط النمو السكاني انخفاضاً في هذه الدول من 3.0% للفترة (1950–1955) إلى 1.0% للفترة (2005–2010) وبالمقابل انخفض متوسط النمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل من 3.0% للفترة (1980–1985) إلى1.9% للفترة (2005–2010)، مما يعني انخفاض المتوسط العام للنمو السكاني بنسبة أكبر من انخفاض المتوسط العام لنمو الفئة العمرية للسكان في سن العمل، وفي نفس الوقت اتضح الانخفاض التدريجي لمتوسط معدل البطالة الإجمالي لدول جنوب و شرق آسيا موضوع الدراسة خلال الفترة (1990–2012) حيث انخفض متوسط معدل البطالة لهذه الدول من 5.7% في عام 1990 إلى 3.7% في عام 2012، وذلك باستثناء بعض التذبذب نحو

الارتفاع البسيط الذي حدث عقب الأزمة المالية بهذه الدول عام 1998، مما يعني أن هذه الدول استطاعت استيعاب الزيادة الكبيرة التي طرأت على نسبة السكان ممن هم في سن العمل من خلال توفير فرص العمل لهم والاستفادة من الهبة الديموغرافية في تنمية اقتصاديات هذه الدول وهو ما انعكس في انخفاض معدلات البطالة في نفس الوقت الذي تزداد فيه نسبة السكان للفئة العمرية في سن العمل (15-64) وما تشكله هذه النسبة من ثقل على سوق العمل من جانب العرض. ومن جهة أخرى يدل ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي في اقتصاديات دول شرق آسيا بحيث استطاع استيعاب الهبة الديموغرافية التي حدثت في هذه الدول. وعلى مستوى النمو الاقتصادي حققت دول شرق آسيا معدل نمو مرتفع نسبياً خلال الفترة (1980-2010)، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5.8% في المتوسط لكل الدول خلال الفترة (1980-2010)، وهو معدل نمو ايجابي نسبياً مقارنة بمعدل النمو العالمي والذي بلغ 4.1% في المتوسط خلال نفس الفترة، ويدل ذلك على أن النمو السكاني وكذلك الزيادة في نسبة السكان في سن العمل لم يكن عائقاً أمام النمو الاقتصادي في هذه الدول، بحيث أن الهبة الديموغرافية انعكست ايجابياً على التنمية، بمعنى أن التغيرات الديموغرافية في دول شرق آسيا كانت عاملاً رئيسياً وايجابياً لتحفيز النمو الاقتصادي. وبخلاصة فإننا نقبل الفرضة الرئيسية للبحث التي تفيد بأن التحول الديموغرافي وخاصةً التغير في التركيب العمري للسكان لصالح الارتفاع في نسبة السكان في سن العمل انعكس إيجابياً من خلال زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية وانخفاض معدلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا موضوع البحث.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع الأكاديمية:

1- أحمد بن سليمان بن عبيد، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، (مكتبة الملك فهد، الرياض، 2003).

2- أحمد قطيطات، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان- الأردن 12-13 نوفمبر 2007.

3- أميرة السيد إبراهيم السيد، إسقاطات القوى العاملة في مصر وفقاً للتركيب العمري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2010.

4- حسين فرج ارهيط و فتحي عبدالحفيظ المجبري، التطورات الديموغرافية والاقتصاد الليبي ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2005.

5- حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية في البلدان النامية، رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثامن عشر، 2011، جامعة الكوفة.

6- حمدي عبدالعظيم، السياسات السكانية، المفهوم و الأهمية، الأنواع، ندوة السياسات السكانية، منظور إسلامي

7- اقتصادي، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، 5- 6 مارس 2006.

8- عبدالباسط عبدالله عثامنة، الزيادة السكانية ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الأردن(1970- 2000)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، 2003.

9- عبد اللطيف شومان، أثر التغيرات الديمغرافية على التنمية الاقتصادية في ليبيا "دراسة تحليلية مقارنة، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

10- عيسى حمد الفارسي، السكان والتحضر والتنمية الاقتصادية في ليبيا، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004 .

11- فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء، عمان، 2011.

12- فوزي عيد سهاونة، و موسى عبودة سمحة، جغرافية السكان، الطبعة الثانية، (دار وائل، عمان،2007).

13- هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية: دراسة حالة

العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 .

14- ماجد عثمان وآخرون، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموغرافي، دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014.

15- محجوب عطية الفائدي. أساسيات علم السكان، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.

16- محمد عبدالحليم عمر، السياسات السكانية من منظور اسلامي، ندوة السياسات السكانية، منظور إسلامي، 5-6 مارس 2006، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

17- محمد رفعت المقداد، النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عامي 1960 و 2004، مجلة جامعة دمشق – المجلد 24 – العدد الثالث والرابع، 2008.

18- مصطفى الشلقاني، الاحصاء السكاني والديموغرافي، طرق التحليل الديموغرافي، جامعة الكويت، 1980.

19- مجلس السكان الدولي، مقدمة في علم السكان وتطبيقاته، 2010.

20- منذر الناصر، أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد33، العدد (2)، 2011.

21- ميثاء سالم الشامي، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون ، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004.

ثانياً: التقارير والاحصائيات:

1. بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، 2004/11/19 _ بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2004.
2. تقرير المدير العام، تحقيق العمل اللائق في آسيا، مكتب العمل الدولي، جنيف، الاجتماع الإقليمي الاسيوي الرابع عشر، بوسان، جمهورية كوريا، أغسطس، 2006.
3. تقرير السكان والتنمية، (النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية)، العدد الثاني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
4. هبة عبدالمنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين (ملامح وسياسات)، صندوق النقد العربي، يناير 2012.

ثالثاً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2003 Revision, New York.
2. Tim Dyson, Population and development The demographic Transition, (zed books, London, 2010).
3. John Page (The East Asian Miracle, Four lesson for Development policy) NBER Macroeconomic Annual , vpl.9 (1994).
4. World Bank, (The East Asian Miracle, Economic Growth and Public Policy).
5. Jeffrey Williamson and Mathew Higgins (The Accumulation and Demography connection in East Asia) in, Mason, Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities.
6. World Population Prospects The 2010 Revision, United Nations, New York, 2011

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. قاعدة بيانات الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية WWW.UN.ORG.
2. قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية WWW.ILO.ORG.
3. البنك الدولي www.world bank.org.
4. منظمة العمل العربية www.alolabor.org.
5. منظمة العمل الدولية www.ilo.org.